مما يمتنع ان يكون المعمول مضافا او مجردا والصفة ذات لام وامتناعهما ظاهر لعدم التخفيف
مع ان الثاني متضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا الحسن وجهه خبر مبتدا محذوف اى
هما الحسن وجهه والحسن وجه بحذف الخبر العطف او خبر بعد خبر او بعد اد واختلف في حسن
وجهه والبواقي مما كان فيه منهما ضمير واحد وهو الحسن الوجه لحسن لحصول المقصود مع قلة
الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وهو الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجها وحسن
وجهه وحسن الوجه او الوجه وحسن وجها فان قيل يلزم في الحسن الوجه تعدد الفاعل لانه
من قبيل الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا قيل الفاعل بعد الاضافة خرج عن ضمير كونه فاعلا
لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وقيل انه سعة بايقع بعد الاضافة
بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه بعد الاضافة وفيه ان الحمل على المحل باعتبار
المعنى وهو بهذا الاعتبار فاعل وما كان فيه منهما ضميران وهو زيد حسن وجهه والحسن
وجهه وحسن وجهه حسن لحصول المقصود وما لا ضمير فيه نحو الحسن وجه وحسن وجه
والحسن الوجه والحسن الوجه قبيح لعدم الربط بالموصوف لفظا ومتى رفعت بها اى بالصفة
المشبهة فلا ضمير فيها والا يلزم تعدد الفاعل فمعنى الفاء للتعليل اى لانه كائنة كالفعل
او مثل الفعل فالكاف حرف جر او اسم بمعنى المثل والا اى وان لم يرفع بها بان تجر ما بعدها
بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة والتمييز في النكرة ففيها اى في
الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل المجرور بالاضافة على التشبيه بالمفعول خرج عن حيثية
كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلها فيؤنث الصفة نحو هند حسنة
او حسنة وجها وتثنى نحو الزيدان حسنا وجه او حسنان وجها وتجمع نحو الزيدون
حسنو وجه او حسنو وجها اى يتصرف فيها على حسب الموصوف للمطابقة بناء على تحمل
ضميره واسما اصله اسمان الفاعل والمفعول اى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد
منهما اسمان غير المتعديين اى المتجاوزين عن الفاعل والمفعول لما لم يسم فاعله احترازا عن

نحو ضارب زيدا او معطى درهما فانهما متعديان لا يجري فيهما مع ما تعديا اليه من المعمول ما ذكر
من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المعمول على المفعولية او جره على الاضافة مثل الصفة
المشبهة فيما ذكر من التقسيم الى الصور القائم الغلام رفعا وجرا ونصبا وكذا القائم
غلامه والقائم غلام وكذا الصور التسعة بتجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضروب
الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلث وكذا نزع اللام عن المضروب وكذا الحكم
في المنسوب نحو التيمي الاب الى اخر الصور اسم التفضيل اى اسم يدل على تفضيل
شئ لشئ ما اشتق خرج الجوامد من فعل لموصوف اى لما وصف بزيادة على غيره من
الفعل او لا من موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال الموصوف ولم يقل لمن
قام به او لمن وقع عليه لاشتماله على النوعين جميعا نحو اضرب واشهر بزيادة في ذلك
الفعل صلة موصوف او بمعنى مع و صلته محذوفة على غيره اى غير ذلك الموصوف
وهو مفعول به للزيادة يعلى ولا يرد صيغ المبالغة كضراب وضروب ونحوهما وان
دلت على الزيادة حيث لم يقصد فيهما الزيادة على الغير ولا يرد ايضا نحو زائد وكامل
حيث لم يقصد فيه الزيادة فيما اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال
مثلا بل قيام آخر وهو صيغة افعل و نحو خير وشر اصلهما اخير واشر وشرطه ان يبنى من
ثلاثي احترازا عن الرباعي نحو بعثر مجرد احترازا عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوهما
يمكن بناء افعل لانه لو نقص اختل ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وهو علة يبنى وفيه
او خبر مبتداء محذوف اى وهذا الاشتراط ليمكن والجملة معترضة ليس صفة اخرى لكنا
بلون احترازا عن نحو احمر واسمر ولا عيب احترازا عن نحو اعمى واعور وبرد نحو اجهل وابله
ولو اريد العيوب الظاهرة لصح احمق على معنى التفضيل وقد حكموا بشذوذه في نحو احمق
من هبنقة اللهم الا ان يراد بالحماقة ما يبدو في الظاهر من اثر البلادة كما حكى عن هبنقة
من تعليق خرزات ودع في عنقه وصدره مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)